العبادة افضل من الاشتغال بالنكاح كما هو افضل من الاشتغال بالبيع وسائر التجارة لان النكاح مباح والنفل عبادة فالاشتغال بالنفل اولى من الاشتغال بالمباح لوجود الاجر في النوافل من العبادة ولا اجر حقيقة فعل من الافعال المباحة وهذا في حالة الاعتدال اما في حالة التوقان فالنكاح سنة عنده الخ وعندنا الاشتغال بالنكاح افضل فانه في حالة الاعتدال سنة وعند التوقان واجب واصح الشافعيين قولا بالكتاب والسنة والاجماع والقياس والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى في مدح يحيى بن ذكريا عليهما السلام سيدا وحصورا ونبيا من الصالحين مدح يحيى بترك النكاح ولو كان النكاح افضل لكان هذا مدحا بترك الافضل واما السنة فقوله عليه السلام ما تركت بعدي فتنة اضر على الرجال من النساء وقوله عليه السلام وهي الناس بعد المائتين رجل خفيف الحاذ قيل ما خفيف الحاذ يا رسول الله قال الذي لا اهل ولا ولد له بين النبي صلى الله عليه وسلم في الخبرين بترك النكاح فلو كان النكاح عبادة لما بين عليه السلام الخير في تركه وخير ذلك في الاحاديث واما الاجماع فانهم اجمعوا ان الكافر من اهل النكاح فلو كان النكاح عبادة لما كان الكافر من اهله لانه ليس باهل العبادة واما القياس فما ذكرنا من ان النكاح عقد على المنافع كسائر العقود المالية ولا نزاع ان الاشتغال بالنوافل افضل من الاشتغال بها كذا النكاح واما المعقول فان في النكاح اشتغالا بما هو وسيلة الى قضاء الشهوة وحفظ النفس الامارة بالسوء وفي النوافل العبادة اشتغالا بقهر عدو الله وطلب مرضات الله تعالى ولا شك ان الثاني افضل من الاول واصح على ما لا يخفى بالكتاب والسنة والاجماع والقياس والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ندب الى النكاح ووصف اهله بالصلاح وهو من اهل الاستحقاق وكل ذلك يدل على فضيلة النكاح وكونه من الامور الفاضلة المندوبة واما السنة فقوله عليه السلام النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني وقوله عليه الصلوة والسلام تناكحوا توالدوا فاني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو باسقاط اما الاجماع فانهم اجمعوا على ان الاشتغال باعداد الجهاد افضل من الاشتغال بالنوافل ولا شك ان الاشتغال بالنكاح من هذا الباب لان تحصيل الولد على رجاء تحصيل الخيول والعجال ولولا النكاح لانقطع نسل المسلمين وشبه ذلك لغلبة الكافرين واما القياس فان النكاح سبب تحصين بنات آدم والانفاق عليهن والقيام بامورهن فاشبه سائر انواع البر والاحسان التي هي افضل من الاشتغال بالنوافل لكونها من

العبادة

من العبادات المتعدية والاشتغال بالمتعدية افضل من الاشتغال باللازمة بالاجماع واما المعقول فان النكاح سبب لاحراز النفس الامارة بالسوء في الحصن والحفظ الاطلاق ومنع النفس الامارة بالسوء خير من الاشتغال بالنفل لقوله عليه السلام ترك نقرة محابر الله ورسوله خير من عبادة الثقلين والمجاب عما احتج به الشافعي واما من الكتاب فبان الكتاب يشير الى ان الصبر عن الاذى ممدوح ومن لا اذى له لكنا نقول النكاح باقامة حدود الله افضل منه بالدليل والمدح بشيء لا ينافي كون غيره افضل بالدليل الا ترى ان مدح شخص بانه شاعر لا ينافي افضلية العقير الصابر فلذا المدح بكونه حصورا لا ينافي افضلية النكاح وذلك لان الافضل الخير لا تعارض فيه فكم من فاضل في جهة يكون غيره افضل منه بجهة اخرى فيحتمل ان ترك النكاح كان افضل في شريعة يحيى عليه السلام ثم نسخ في شريعتنا وصار النكاح افضل من تركه واما من السنة فبان الاحاديث محمولة على من خاف الجور وعدم اقامة حدود الله فانها شاقة جدا وعند خوف ذلك الاشتغال بالنوافل افضل عندنا ايضا على ان الاحاديث معارضة فوجب المصير الى اثار الصحابة فقد صح عن ابن مسعود انه قال لو علمت انه لم يبق من عمري الا عشرة ايام لا اشتغلت الا بالنكاح مخافة ان القى الله عزبا وكذا اثر عن جماعة من الصحابة رض واما من الاجماع فبان كون الكافر من اهل النكاح لا ينافي كون النكاح عبادة بالنسبة الينا كالوضوء فان الكافر اهل له وهو عبادة بالنسبة الينا واما من القياس فبان جعل من العقود المالية مخرج صحيح لان المال فيه حق الله تعالى اظهارا لخطر المال ابتداء ولذلك لا يملك المعاقدان نقضه ويلزم وان نفياه فاشبه نفوس الحج والجهاد بخلاف العقود المالية فان المال فيها حق العباد يحتمل ان هذا القياس يعارض ما ذكر في المتن واما من المعقول فبان النكاح وان اشتغالا باللذات والشهوات لكنه فرع شهوة ومضرة وهو الزم مهرة وانكسار ظهره والاشتغال بغير الله تعالى للمصالح الدينية كان افضل من النوافل ولا شك ان الاشتغال بالنكاح يتعلق به المصالح الدينية والدنياوية على ما بيناه واما من الشافعي رحمه الله ابطال النكاح بالطلاق فبان بقاءه كيف ما يشاء الزوج حتى جاز وقوع ثلثا في طهر واحد وتوقف بان توقع الثلث في ثلث اطهار واما من الشافعي رحمه الله ارسال ايقاع الطلقات الثلث جملة دفعة واحدة كما جاز فسخ البيع مطلقا وعندنا الجمع بين العددين التطليقتين او الثلث في طهر واحد او بكلمة واحدة بدعة لانه مخالف للسنة لان النكاح سنة يتعلق المصالح الدينية والدنياوية فيكون الطلاق